الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CABINET

CELLULE DE COMMUNICATION ET D'INFORMATION

الديوان

خلية الإعلام و الاتصال

Synthèse de presse

ملخص الصحـــافة

https://madr.gov.dz

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 14

استصلاح نصف مليون هكتار بالولايات الجنوبية

تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي يكتمل ببنية هيكلية تحتية صلبة

سيتم، ابتداء من هذه السنة، الشروع في استصلاح نصف مليون هكتار من الأراضي الواقعة بالولايات الجنوبية، وذلك قصد الرفع من القدرات الوطنية في مجال إنتاج الحبوب، وبالتالي العمل على تحقيق الهدف الاستراتيجي الوطني الخاص بالأمن الغذائي.

ب. رحيم

● التأكيد جاء على لسان وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أول أمس، بمناسبة زيارته العملية لولاية البليدة، وأفاد شرفة بأنه "سيتم تجسيد هذا المشروع المرتقب استكماله في غضون الثلاث سنوات المقبلة، يتم بالشراكة مع مؤسسات دولية من بينها شركات إيطالية وقطرية"، مشيرا إلى أن "المخطط الوطني لتنمية الزراعات الإستراتيجية لا يعني فقط الرفع من قدرات إنتاج الحبوب فحسب، بل يشمل شعبا فلاحية أخرى كزراعة البقول الجافة والنباتات الزيتية والبذور".

إلى ذلك، أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية، أن تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي، لن يكون إلا عبر تحقيق وانجاز قاعدة صلبة في البنية الهيكلية التحتية، وتكتمل مع تسوية مشاكل النسيج الصناعي، خاصة ما تعلق بالصناعات الغذائية التحويلية وإنتاج لحوم الدواجن، وعبر مسار تطوير مشاتل البذور والأشجار المثمرة.

وأعرب شرفة عن سعادته بالتنوع في مشاريع قطاعه بالبليدة إلى غرار ولايات الوطن، والاهتمام الرسمي للسلطات في البليدة، والتي قال بأنها "حريصة بقوة على تطوير الفلاحة، وتحقيق وضمان الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي"، وأن قرار رئيس الجمهورية في تسوية بعض الوثائق، التي مست النسيج الصناعي أتت بثمارها، وعلى سبيل المثال أن البليدة بعد تسوية ما لا يقل عن 160 ملفا لصناعيين كانت عالقة لسنوات، لقربها من محيط أنبوب الغاز، من بينها مركز اللحوم البيضاء وإنتاج البيض لمجمع بلاط، علما أن ذلك سمح بخلق ما لا يقل عن 14 ألف منصب عمل، وهو رقم هام، هذا إذا حسبنا ولاية واحدة، فكيف إن كان الحال، يعني تسوية ملفات مستثمرين بولايات أخرى، ليعرج بأن البليدة استفادت من مشروع صومعة نموذجية متكاملة لتخزين الحبوب، بطاقة استيعاب 1 مليون قنطار، التي تم وضع حجر أساس انطلاق أشغال انجازها، هي مكسب ضمن 30 صومعة أخرى، ستنجز عبر باقي أقاليم الوطن، مع حساب أيضا انجاز 350 مركزا جواريا للتخزين، التي ستساعد في أن تكون أماكن لتخزين هذا النوع من الحبوب.

ولم يفوت وزير الفلاحة الفرصة للتنويه بدور المشاتل الخاصة في إنتاج الأشجار المثمرة والبذور، مثل "بذور البطاطا"، وأشجار الأرغان، على هامش اطلاعه على المشتلة النوعية المشتركة بين مستثمرين ايطاليين وجزائريين، أين شدد على الاهتمام بالأنواع الوطنية وتطويرها، ليجدد دعوته للفاعلين في قطاع الفلاحة، إلى ضرورة التفاعل والانخراط في تحيين المعلومة الدقيقة والمضبوطة في حملة الإحصاء، التي وصلت – حسب قوله – إلى 68 بالمائة للخروج بخريطة حقيقية، بغرض الوصول للأهداف المرجوة، في ضبط معلومة صحيحة، ستكون قاعدة بيانات يعتمد عليها بشكل جيد لتطوير قطاع الفلاحة.

ب. ر

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

وزارة الفلاحة.. تعلن:

الشروع في تخزين هذه المنتجات الفلاحية

عقد الأمين العام لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالمركز الوطني لمراقبة البذور والشتائل اجتماعا مع ممثلي الشعب الفلاحية المعنية وكذا ممثلي عن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين والغرفة الوطنية للفلاحة والمنتجين وإطارات من الوزارة يدخل في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع. وأوضح بيان وزارة الفلاحة والتنمية الريفية أنه تم خلال هذا الاجتماع التطرق إلى الأهداف المسطرة لتأسيس المخزونات الاستراتيجية والذي من خلالها تم إعطاء إشارة الانطلاق الفعلي لعمليات التخزين مع منتجي ومخزني هذه المواد، تحت إشراف الديوان الوطني المهني للخضر واللحوم والمؤسسة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية. وذكر المصدر أنه تم التأكيد على الأهداف المسطرة والتي تتمثل في البطاطا 150.000 طن، البصل 40.000 طن الثوم 15.000 طن. وأكد الأمين العام، على الأهمية التي توليها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لمرافقة هذه الشعبة وكذا التكفل بانشغالات المهنيين للنهوض وتطوير هذه الشعبة الاستراتيجية. وسمح هذا اللقاء بتبادل ومناقشة وضعية مختلف البرامج، تطوير وضبط للمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، البطاطا والثوم والبصل. ق.و

الإخبارية
الصفحة :04

وفرت الدعم المالي والفني للمستثمرين في المجال

الجزائر تطرق أبواب الريادة في قطاع الفلاحة

تولي الجزائر في سبيل تحقيق أمنها الغذائي والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، أعلى درجات الاهتمام للقطاع الفلاحي باعتباره أحد أهم القطاعات الاقتصادية في منظومة الاقتصاد الوطني، كما وفرت الدعم المالي والفني للمستثمرين في المجال، وكان لهذا الدعم كبير الأثر في تحفيز القطاع الخاص في مختلف الأنشطة ما انعكس على نموه ومضاعفة الإنتاج والمساهمة في ضمان توفير قوت الجزائريين.

ويبقى مناخ الاستثمار في الجزائر في هذا المجال واعدا بفضل التوجيهات والتركيز خلال المرحلة المقبلة على زيادة القيمة المضافة، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في التصنيع الزراعي وبالتالي الناتج المحلي، فضلا عن تقليل الهدر في المحاصيل خاصة الاستراتيجية منها.

وفي هذا الصدد، انعقد بمقر المديرية الولائية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية للجلفة، وبمعية رئيس قسم الفرع الفلاحي لدائرة حاسي بحبح اجتماع تنسيقي لأجل ضبط القوائم النهائية للمحيطات التابعة للعامة للامتيازات الفلاحية GCA سابقا، مع إعداد رزنامة خاصة بالمعاينات الميدانية التي ستجريها اللجنة للمناطق المعنية بالعملية، وذلك تحسبا لاجتماع اللجنة التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي المزمع إجراؤه خلال الأيام القليلة المقبلة.

في السياق ذاته، فإن العملية تأتي تنفيذا لما نصت عليه التعليمة الصادرة عن الوزارة الوصية، الحاملة لرقم 815 والمخررة في 21 مارس 2024، المتضمنة إجراءات تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 24–55 المؤرخ في 23 جانفي 2024، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 21–432 المؤرخ في 4 نوفمبر 2021، الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح في إطار الامتياز.

يضاف إلى ذلك التعليمة الصادر عن المديرية العامة للديوان الوطني للأراضي الفلاحية المدونة تحت رقم 1298 والمؤرخة في 08–04–2024، القاضية بضرورة تكثيف المجهودات والعمل الميداني لإحصاء الحالات العالقة ضمن مختلف الصيغ القانونية المشار إليها آنفا. واستمرارا لأشغال اللجنة التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي بالبليدة لدراسة الملفات العالقة ضمن مختلف الصيغ القانونية المنظمة لعملية الاستصلاح في إطار الامتياز، ترأس المدير العام للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، لعناصري محمد أمزيان، على مستوى الأمانة العامة للولاية، اجتماعا للجنة التقنية لترقية الاستثمار الفلاحي.

بحيث تتواصل أشغال اللجنة المذكورة آنفا، فيما تعلق بدراسة ومعالجة الملفات العالقة ضمن مختلف الصيغ القانونية المنظمة لعملية الاستصلاح في إطار الامتياز، وهذا طبقا لما جاءت به التعليمة الصادرة عن وزارة الفلاحة.

سفيان . س

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
MINISTERE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPEMENT RURAL

وزارة التجارة وترقية الصادرات
MINISTERE DU COMMERCE
ET DE LA PROMOTION DES EXPORTATIONS

عرض أسعار البيع بالتجزئة للمواد الفلاحية واسعة الإستهلاك ليوم 03 جويلية 2024
Mercuriale des prix des produits agricoles de large consommation, date: 03 Juillet 2024

Produits		Prix du détail[1] DA / Kg معدل Moyenne	أعلى Maximum	أدنى Minimum	أسعار التجزئة[1] دج / كلغ المنتجات	
Légumes frais	Pomme de terre	89	99	80	البطاطا	خضر طازجة
	Tomate	69	80	57	الطماطم	
	Oignon sec	50	57	44	البصل الجاف	
	Ail sec	360	429	291	الثوم الجاف	
	Carotte	68	76	59	الجزر	
	Navet	137	151	124	لفت	
	Poivron	98	110	85	الفلفل الاخضر	
	Piment	126	144	107	الفلفل الحار	
	Courgette	74	83	64	الكوسة	
	Haricot vert	253	274	232	الفاصولياء الخضراء	
	Laitue	102	115	88	الخس	
Fruits frais	Pomme locale	438	544	332	التفاح المحلي	فواكه طازجة
	Datte	526	658	395	التمر	
	Melon	116	131	102	البطيخ الاصفر	
	Pastèque	86	99	73	البطيخ الاحمر	
	Banane	317	331	302	الموز	
Produits d'origine animale	Viande bovine locale	1742	1890	1594	لحم البقرالمحلي	المنتجات ذات الأصل الحيواني
	Poulet de chair	365	376	353	الدجاج	
	Œufs (Unité)	16	17	15	البيض (وحدة)	
	Lait de vache (Litre)	96	102	89	حليب البقر (لتر)	

1. Moyenne nationale observée dans les marchés de détail.

1. المعدل الوطني الملاحظ في أسواق التجزئة

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
Le Quotidien National d'Information Libre
الصفحة: 05

حماية المستهلك تدعو لإنشاء لجنة تقييم دوري بناء على المؤشرات

مبادرة بـ100 مقترح لحماية القدرة الشرائية

□ توسيع الرقابة بإشراك كفاءات المجتمع المدني □ تشجيع الاستثمار في المنتوجات واسعة الاستهلاك

دعت منظمة حماية المستهلك، إلى تعزيز الأجور والقدرة الشرائية عن طريق استحداث لجنة لدى جهاز حماية المستهلك تتكفل بإجراء تقييم دوري للأجور بناء على المؤشرات الاقتصادية المرجعية مثل التضخم وتكلفة المعيشة، وذلك لجعل الأجور تتماشى مع تطور احتياجات الأسر والوضع الاقتصادي.

زولا سومر

جاء هذا الاقتراح في مبادرة اقترحتها المنظمة بالتنسيق مع 20 منظمة مهنية اقتصادية وصناعية وجمعيات المجتمع المدني، تضمنت 100 اقتراح لحماية القدرة الشرائية والنهوض بالسوق وتنظيمها. واقترحت المبادرة التي أعلن عنها رئيس منظمة حماية المستهلك مصطفى زبدي، بحضور كل المشاركين فيها أمس، بالجزائر، إنشاء هيئة وطنية تحمل اسم "جهاز حماية المستهلك والقدرة الشرائية" يتكون من ممثلي الهيئات المعنية بالمجالات الاستهلاكية وقطاعات حكومية وممثلي جمعيات حماية المستهلك والتنظيمات ذات الصلة، على أن يتكفل هذا الجهاز بدراسة ومراقبة واقع الأسعار وحالات تضخم مفترضة، ويكون قوة اقتراح ومتابعة التنفيذ وإعداد دراسات لكل ما هو استهلاكي. وطالبت المبادرة بمنح إعفاءات وتسهيلات على المدخلات العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى تمييز المنتجات الوطنية في الفضاءات العامة لتشجيع الاستهلاك المحلي وحماية المنتجات الوطنية من المنافسة غير العادلة. كما دعا أصحاب المبادرة إلى اعتماد الاستثمار في المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع سواء كانت غذائية أو صناعية، كركيزة أساسية لتوفير احتياجات السوق وذلك بالقضاء على البيروقراطية وتشجيع مشاريع الإنتاج والمبادرات الرامية لإنشاء مؤسسات خلاّقة للثروة خاصة في مجالات الفلاحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وشددت المبادرة على ضرورة اعتماد مربي الدواجن غير المعتمدين، اعتمادا ظرفيا يسمح لهم بتأمين استثماراتهم ويسمح بتتبع منتوجاتهم ومراقبتها، حفاظا على صحة المستهلك، علما أن هؤلاء المربين غير المعتمدين يسوقون منتوجاتهم للمواطن بشتى الطرق، حيث أكد زبدي، بأن الإحصائيات تسجل أن "50 بالمائة من الدجاج المسوق حاليا مصدره المربين غير المعتمدين". كما دعت المبادرة إلى توسيع صلاحيات جمعيات حماية المستهلك وجعلها في قلب المنظومة الدفاعية عن المستهلك، بتعديل قانون حماية المستهلك وقمع الغش واشراكها في تعديل سلوك المستهلك الجزائري بتحسيسه بدوره الهام في ضمان استقرار الأسعار وعدم الانسياق وراء موجات الهلع الاقتصادي والشائعات المروجة من بعض التجار واللوبيات والتي تؤدي الى تفاقم ندرة المواد واسعة الاستهلاك وارتفاع أسعارها. وألح أصحاب المبادرة على توسيع وتعزيز الشبكة الرقابية الميدانية بمنح الصفة القانونية لبعض أعضاء الجمعيات التي تتوفر فيهم الكفاءة، خاصة الذين كانت تتوفر فيهم هذه الصفة في حياتهم المهنية من متقاعدين بإشراكهم في تعزيز الرقابة، أو على الأقل الأخذ بالتقارير التي يرفعونها دون إعادة التحقيق فيها من جديد باعتبار ذلك يمنح المخالفين وقتا لإخفاء مخالفاتهم.

وفي مجال المضاربة وبدلا من المطالبة بإلغاء العقوبات المشددة، اقترحت المبادرة تقليص الحد الأدنى للعقوبة السالبة للحرية في جرائم المضاربة غير المشروعة والإبقاء على الحد الأقصى مع رفع العقوبة المالية.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 08

في انتظار انخراط باقي الفلاحين في العملية

80٪ نسبة الإحصاء العام للفلاحة بقسنطينة

تشهد ولاية قسنطينة، تقدما ملحوظا في عملية الإحصاء العام للفلاحة، التي انطلقت في 18 ماي الماضي، حيث بلغت نسبة التقدم في جمع البيانات 80٪، وحسب السيد فؤاد بن طراد، مسؤول الإعلام والاتصال بمديرية المصالح الفلاحية، فإن هذه العملية تسير بسلاسة، ومن المتوقع أن تكتمل بنجاح بحلول 17 جويلية الجاري، تاريخ انتهاء العملية.

شبيلة.ح

أكد مسؤول الإعلام والاتصال بمديرية المصالح الفلاحية، السيد بن طراد لـ«المساء"، أن الهدف من الإحصاء الذي اطلقته الوزارة الوصية، هو جمع بيانات دقيقة وشاملة حول الأنشطة الفلاحية في الولاية، ضمن إطار برنامج وطني يسعى إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وتوفير قاعدة بيانات متكاملة لدعم السياسات الزراعية المستقبلية، مشيرا إلى أن العملية ستشمل جميع المستثمرات الفلاحية في قسنطينة، والتي يبلغ عددها 8291 مستثمرة، حيث يتولى فريق مكون من 49 مؤطرا، منهم 9 مراقبين و38 عون إحصاء، مهمة جمع معلومات مفصلة حول المحاصيل الزراعية، الثروة الحيوانية، واستخدامات الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تحديد تحديات القطاع واحتياجات المزارعين المستقبلية.

أكد بن طراد على أن هذه العملية تعد خطوة حاسمة لفهم الواقع الفلاحي في الولاية بشكل أفضل. فالبيانات التي سيتم جمعها، ستساهم في تعزيز السياسات الزراعية وتوجيه الدعم بشكل أكثر فعالية، لتحقيق الأمن الغذائي ووضع خطط وبرامج تنموية للقطاع الفلاحي في قسنطينة، مما يعزز التنمية المستدامة.

أضاف المسؤول، أن نجاح هذه العملية يعتمد بشكل كبير على تعاون الفلاحين ومربي المواشي، حيث دعاهم إلى التعاون الكامل مع فرق الإحصاء، لتسهيل مهامهم وضمان دقة البيانات. هذا التعاون يأتي في وقت تشهد الدولة اهتماما متزايدا بالقطاع الفلاحي، لدوره الأساسي في الاقتصاد الوطني وأهمية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، مشيرا إلى أن كل فلاح حاصل على بطاقه الإحصاء سيستفيد من امتيازات خاصة في مجال الدعم الفلاحي، وتكون له الأولوية، لهذا تدعو مديرية مصالح الفلاحية بقية الفلاحين، للتقرب من نقاط الإحصاء الفلاحي.

أشار المسؤول إلى أن نتائج هذا الإحصاء، تعتبر أساسية لتشكيل السياسات المستقبلية للتنمية الفلاحية والريفية في البلاد، وهو ما أكد عليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي شدد على ضرورة إنجاح هذه العملية، باعتبارها أداة حيوية لمعرفة القدرات الوطنية وتحديد الاحتياجات بدقة.

واختتم بن طراد بأن الإحصاء العام للفلاحة، يعكس التزام الجهات المعنية بتطوير القطاع وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مشاركة فعالة من الفلاحين ومربي المواشي، مما سيؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية الفلاحية وتحسين ظروف العمل في هذا القطاع الحيوي.

جدير بالذكر، أن ولاية قسنطينة، تعد من الولايات الرائدة في النشاط الفلاحي، بفضل مساحاتها الزراعية الواسعة وإمكاناتها الكبيرة للإنتاج الزراعي. ومن المتوقع أن تساهم نتائج هذا الإحصاء في جذب الاستثمارات الفلاحية وتطوير البنية التحتية الزراعية في المنطقة، مما يعزز من مكانتها كمركز رئيسي للإنتاج الزراعي.

اليومي الشروق إخبارية وطنية
الصفحة :09

بسعة تقدر بمليون قنطار ومدة تجسيد لا تفوق 24 شهرا

إطلاق مشروع إنجاز صومعة إستراتيجية لتخزين الحبوب بالبويرة

أعطى نهار أمس والي البويرة عبد الكريم لعموري إشارة انطلاق مشروع إنجاز صومعة إستراتيجية لتخزين الحبوب بمنطقة الهاشمية، بسعة تخزين تقدر بمليون قنطار وآجال تجسيد لا تفوق 24 شهرا، حيث تدخل العملية في إطار برنامج رئيس الجمهورية الرامي لتوسيع قدرات التخزين الإستراتيجي للدولة في مادة الحبوب.

وكانت البويرة قد تحصلت على مشاريع إنجاز صومعتين و8 مراكز جوارية إستراتيجية لتخزين الحبوب عبر تراب الولاية، وذلك في إطار البرنامج الوطني لرئيس الجمهورية الرامي إلى رفع قدرات التخزين الإستراتيجي الوطني للحبوب، أين أعطى والي الولاية نهار أمس إشارة الانطلاق في إنجاز أول صومعة ببلدية الهاشمية، والتي تبلغ قدرة تخزينها مليون قنطار، اين شدد الرجل الأول للجهاز التنفيذي على ضرورة تقليص مدة الإنجاز لتبلغ 24 شهرا فقط.

كما كشف والي الولاية بالمناسبة بأن البويرة وبفضل المنتج الوافر لهذا الموسم من الحبوب، تحتل المرتبة الرابعة وطنيا من حيث إنتاج الحبوب والأولى وطنيا من حيث إنتاج الشعير، مضيفا بأن هذه المشاريع الإستراتيجية التي تدخل في إطار قرارات رئيس الجمهورية الرامية لرفع قدرات التخزين وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ستسمح برفع قدرات الاستيعاب بالولاية إلى ما يفوق مليون قنطار.

■ أحسن حراش

اليومي الشروق إخبارية وطنية
الصفحة :09

توقع إنتاج أزيد من 900 ألف قنطار من مختلف أصناف الفواكه بالجلفة

تتوقع مديرية المصالح الفلاحية لولاية الجلفة إنتاج أكثر من 900 ألف قنطار من مختلف أصناف الفواكه، برسم الموسم الفلاحي الجاري (2023/2024)، بحسب ما علم اليوم الثلاثاء من ذات الهيئة.

وأوضح مدير القطاع، محمد بن سالم بن عبد الله، أن "شعبة الأشجار المثمرة التي تعرف توسعا في المساحات واهتماما من طرف فلاحي الولاية، التي تتواصل فيها عملية جني العديد من الأصناف، تتوقع إنتاج ما يقارب 276 ألف قنطار من الفواكه ذات النواة وأكثر من 592 ألف قنطار بالنسبة للفواكه ذات البذور وما يقارب 40 ألف قنطار من منتجات الأشجار المثمرة المقاومة كاللوز والفستق".

وقدر معدل الإنتاج الهكتار الواحد من المساحات المغروسة بالأشجار المثمرة بما يربو عن 103 قنطار بالنسبة لكل الأصناف، وهو ما حفز على تطور هذه الشعبة وفاعليتها الإنتاجية التي تضمن إمدادا للسوق المحلية وحتى الوطنية بعدد من الأصناف، وفقا لذات المسؤول. ومن بين أصناف الفواكه التي تم الانتهاء من حملة جنيها بصفة كلية، فاكهة الرمان، حيث تم بلوغ إنتاج أكثر من 140 ألف قنطار، وهو المعدل الذي فاق توقعات المصالح الفلاحية التي كانت تطمح إلى تحقيق إنتاج لا يتعدى 109 ألف قنطار، استنادا للمتحدث.

وبالنسبة للمشمش، الذي شارفت حملة جنيه على الانتهاء وتتمركز غراسته ببلديات مسعد ودلدول وزكار، يتوقع من عملية جنيه إنتاج ما يزيد عن 162 ألف قنطار، حيث تم لحد الآن جني 83100 قنطار على مساحة 831 هكتار.

يذكر، أن ولاية الجلفة تعرف آفاقا واعدة في تعزيز القدرات الإنتاجية في شعبة الأشجار المثمرة، بالنظر لعدة عوامل كالتوسع الكبير الحاصل في الربط بشبكة الكهرباء ومنح رخص حفر الآبار العميقة، والاهتمام الكبير للفلاحين بهذه الشعبة.

■ واج

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 13

تراجع محسوس في أنواع الطيور المائية المهاجرة بميلة

سجلت مصالح محافظة الغابات بولاية ميلة، خلال هذه السنة، "تراجعا محسوسا " في أنواع وأعداد الطيور المائية المهاجرة التي تقصد المناطق الرطبة بالولاية.

وأوضحت رئيسة خلية مراقبة الطيور بالمحافظة ذاتها، منال حنيش، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، أنه "برسم الإحصاء الشتوي للطيور المهاجرة، الذي تم إنجازه في الفترة الممتدة بين 04 و24 يناير الماض،ي، تم رصد 19 نوعا من الطيور المهاجرة التي حطت رحالها في إطار الهجرة الشتوية بالمناطق الرطبة الواقعة بإقليم ولاية ميلة والمتمثلة في 03 سدود و03 حواجز مائية".

فيما تم خلال العام الماضي، رصد 31 نوعا من هذه الطيور، من بينها 14 نوعا من الطيور المحمية محليا ودوليا، على غرار طائر "النحام الوردي"، وفق المسؤولة ذاتها.

ومن أنواع الطيور المهاجرة التي رصدت هذه السنة من قبل أفراد خلية مراقبة الطيور على مستوى المناطق الرطبة بولاية ميلة، وفي مقدمتها سد بني هارون "الذي يعد المنطقة الأكثر استقطابا لها"، "بط الشهرمان" و«البط حمراوي أبيض العين" المحميين دوليا، استنادا للمتحدثة.

فيما سجل هذه السنة، غياب "البط أبو خصلة" وطائر "أبو ملعقة" و«البط أبيض الوجه" وكذا "النحام الوردي"، وهي الأنواع التي كانت في السنوات الماضية، تقضي فصل الشتاء على مستوى المسطحات المائية بميلة. ورجحت رئيسة خلية مراقبة الطيور بمحافظة الغابات بميلة، أن يكون تراجع أنواع الطيور المهاجرة وكذا أعداد أفرادها المرصودة هذه السنة عبر مختلف المناطق الرطبة بالولاية "بسبب التغيرات المناخية وما صاحبها من ارتفاع في درجات الحرارة عبر عديد دول العالم، وهو ما قد يؤثر على مسار هجرة الطيور ويجعلها تغير وجهتها إلى مناطق أخرى".

ميلة: عصام. ر

الإخبارية
الصفحة :07

حريق يأتي على 180 نخلة ببلدية أورلال ببسكرة

أدى حريق نشب بإحدى واحات النخيل ببلدية أورلال (42 كلم غرب ولاية بسكرة) ليلة الاثنين الى الثلاثاء الماضيين إلى إتلاف 180 نخلة .

وأوضحت مصالح المديرية الولائية للحماية المدنية ان الحريق نشب بواحة للنخيل بمنطقة الظهرة ببلدية اورلال تسبب في إتلاف 180 نخلة من مختلف الأصناف بالإضافة إلى 100 جذع للنخيل و الأعشاب اليابسة على مساحة إجمالية تقدر ب 4 هكتارات، ولم يخلف خسائر بشرية.

وقد ساهم التدخل السريع لوحدات الحماية المدنية في الحد من انتشار الحريق إلى الواحات المجاورة خاصة بعد الارتفاع المحسوس لدرجات الحرارة وهبوب رياح قوية على المنطقة.

وللإشارة فان عملية إخماد الحريق استغرقت 10 ساعات شاركت فيها فرق الإطفاء بالوحدة الثانوية للحماية المدنية باورلال مدعومة بالوحدة الرئيسية ببسكرة والوحدة الثانوية بطولقة إلى جانب الرتل المتنقل لإخماد حرائق الغابات ببسكرة حسب ذات المصدر.